حضور أعضاء ومؤازري الحزب لاحدى جلسات مجلس الشيوخ العامة حول التحقيق عن موضوع غلق فروع البنوك في ابريل 2024 في كوينزلاند

من هو حزب

Australian Citizens Party (ACP)

وماذا فعلوا من أجلك؟

إذا لم تكن قد سمعت عن الحزب، اسأل نفسك — لماذا؟

كما يبدو أنه هناك العشرات من الأحزاب السياسية "المنشقة - المنشطرة" في الساحة السياسية الأسترالية، ولكن حزب المواطنون الأستراليين ليس واحدا منها.

تأسس حزب **Citizens Party** قبل 36 عامًا وذلك في عام 1988، تحت اسم Citizens Electoral Council (CEC) قبل أن يصوت الأعضاء لتغيير الاسم في عام 2019.

تم تسجيل الحزب على المستوى الفيدرالي منذ أكثر من ثلاثة عقود، وقد خاض 12 انتخابات فيدرالية والعديد من الانتخابات على مستوى الولايات.

إذا لم تكن قد سمعت عن Citizens Party من قبل، اسأل نفسك لماذا؟.

المفروض وحسب مبدأ الصحافة الحرة ان يتمتع اي حزب سياسي مسجل رسميا بتغطية اعلامية متساوية مع باقي الاحزاب وخلافه فهناك خلل وعلامات استفهام كبيرة --- الإجابة المختصرة هي أن الحزب يمثل تهديدًا لاصحاب المصالح الخاصة التي تسيطر ومنذ اكثر من 40 عاما على المشهد السياسي الاسترالي من خلال الحزبين السياسيين الرئيسيين "Labor – Liberal "، بما في ذلك وسائل الإعلام الرئيسية التابعة للشركات التي تعمل كحراس بوابة للمعلومات التي تنتقي ما يناسب مصالحها الضيقة فقط وليس الصالح العام او توعية المواطن بحقائق الأمور- ولأن الحزب رفض المساومة مع طبقة النخبة المالية وذوي الاجندة الخاصة والضحك على المواطن من اجل مقعد برلماني بائس على حساب المبادىء الانسانية ومستقبل اجيالنا في بلد يحتضن الجميع بغضّ النظر عن الخلفية والعرق والدين ولأننا نؤمن بعنصر بشري واحد.

أدناه مختصر ما كافح من أجله الحزب وما حققه لحد الآن.

Citizens taking Responsibility

السيادة الاقتصادية والوطنية.

منذ تأسيس حزب ACP (حينها تحت اسم CEC) لأول مرة في عام 1988، وفوزه في الانتخابات الفرعية لمقعد بارامبا Barambah في برلمان ولاية كوينزلاند من نفس العام ، دافع الحزب ومن دون اي مساومة من اجل استعادة السيادة الوطنية والاقتصادية لأستراليا لكي تكون الحكومة وسياستها الاقتصادية تعمل من اجل رفاهية الشعب (النفع العام).

كانت أستراليا حينها في طور تبني ما يدعى بالثورة النيوليبرالية -او العولمة Neoliberalism التي اجتاحت العالم، عندما سارعت الحكومات إلى تحرير النظام المالي وخصخصة (بيع القطاع العام) بما في ذلك أنظمة الكهرباء والغاز البالغة الأهمية.

لقد قاموا بتخريب المبدأ الديمقراطي المتمثل في أن الحكم يكون من قبل الشعب ومن أجل الشعب: فككت العولمة قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للشعب، بينما زادت القوة الاقتصادية وتمركزت في البنوك الأربعة الكبرى وغيرها من الشركات العملاقة التي لم يكن الدافع وراءها سوى تحقيق أقصى قدر من الربح وتحطيم المستوى المعيشي كما نراه اليوم.

ومع تزايد السخط العام ضد هذا في أستراليا ومختلف أنحاء العالم الغربي، قامت الحكومات المتعاقبة على نحو متزايد بتشريع وسنّ قوانين سلطات صارمة بحجج مختلفة والتي جردت الناس من الحريات المدنية الأساسية خلافا للدستور.

وفي الوقت نفسه، قاموا على نحو متزايد بدمج أستراليا في آلة الحرب الأمريكية البريطانية، وانضموا إلى الغزو غير القانوني للعراق وتداعياته في الشرق الأوسط، ودخلوا في شراكة مع حلف شمال الأطلسي على الجانب الآخر من العالم، وسلموا أستراليا لتكون دولة تابعة لحلف الناتو وجعلها كقاعدة عسكرية أمريكية لمواجهة عسكرية محتملة مع اكبر شريك تجاري لاستراليا – الصين!

لقد قاوم حزب Citizens Party منذ تاسيسه السياسات المستمرة لكلا الحزبين- الاحرار والعمال المهددة للسيادة الوطنية والأقتصادية في كل خطوة على الطريق والثمن كان حرمان الحزب من اي تغطية اعلامية لأكثر من ثلاث عقود " كذبة الاعلام الحر" بصورة لم تحصل لأي حزب اخر من تعتيم اعلامي شبه مطلق؟.

أدناه ما ناضل من اجله الحزب.

أولا: عارض سلخ القاعدة الصناعية والاستعانة بمصادر خارجية للصناعات في الخارج تحت يافطة " التجارة الحرة" مما ادى الى خسارة قطاع الانتاج والتصنيع ومئات الالاف من الوظائف، والتحول إلى ما يسمى باقتصاد "الخدمات"، منذ أن بدأ ذلك في أوائل التسعينيات.

ثانيا: روج الحزب لرؤية للتنمية الاقتصادية في أستراليا، نُشرت في سلسلة من الدراسات المتعمقة، حول استخدام مصرف حكومي مثل بنك الكومنولث الأصلي لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى على غرار مخطط الجبال الثلجية، والاستثمار في الصناعات الانتاجية والزراعية وتمويل القطاع الصحي والتعليمي.

ثالثا: ناضل الحزب من أجل إنقاذ الصناعات والبنية التحتية في أستراليا من التدمير بسبب الأيديولوجية "الخضراء" المتطرفة التي تعارض الصناعة والنشاط البشري؛ عارض وفضح خطة حوض " Murray Darling Basin" (بما في ذلك المضاربة المائية)، التي خربت إنتاج الغذاء المروي وافلست المزارع العائلية بحجة بيئية زائفة --- أضافة الى وعلى مدى عقود من الزمن وعندما لم يكن أي طرف آخر يجرأ ان يمس موضوع الطاقة النووية، قاد المناقشة حول فوائد تكنولوجيا الطاقة النووية النظيفة والآمنة والسلمية.

رابعا: حارب الحزب سياسة الخصخصة الجماعية للأصول المملوكة للدولة، بما في ذلك خطوط الطيران الحكومية Qantas، والمصرف الحكومي Commonwealth Bank، وتيلسترا، والبنية التحتية الحيوية مثل الكهرباء ، الغاز، الماء، المستشفيات والمدارس، التي كانت موجودة لخدمة الشعب والاقتصاد الفعلي، وكشف شبكة مراكز اصحاب فكر العولمة -- النيوليبرالية الدولية السرية التي توجه أجندة الخصخصة في جميع أنحاء العالم للاستيلاء على مقدرات الشعوب.

خامسا: العمل مع المنظمات السياسية ذات التفكير المماثل في جميع أنحاء العالم لإصلاح الهيكل المالي الدولي للحد من المضاربات المالية غير المنتجة والمحفوفة بالمخاطر وتعزيز الإنتاجية العالمية والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على اساس السيادة الوطنية كما تفعل مجموعة دول البريكس حاليا.

سادسا: تم إجراء ونشر بحث أصلي متعمق عن التاريخ الأسترالي الحقيقي، والذي كشف عن الكفاح المبكر من قبل المستوطنين الاوربيين من أجل بناء جمهورية أسترالية مستقلة حقًا، وتاريخ الحركة العمالية المبكرة وكفاح حزب العمال الأسترالي القديم لإنشاء واستخدام بنك الكومنولث الأصلي، لتطوير أستراليا وخدمة الطبقة العاملة.

سابعا: حارب الحزب ضد الغزو غير القانوني للعراق بناءً على كذبة وغيرها من حروب تغيير الأنظمة الكارثية التي اصبحت فيها استراليا شريك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تدمير تلك الدول، بما في ذلك أفغانستان وسوريا وليبيا وغزة ولبنان، والآن ما يخطط له من حرب مجنونة تمامًا ضد الصين.

ثامنا: حشد الحزب ائتلافًا معارضًا لقوانين الدولة البوليسية الصارمة التي سنتها حكومات الدولة في أواخر التسعينيات، لكنها عززتها بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر (سنت حكومة هوارد سبعة قوانين صارمة في الفترة 2002-2003، ويوجد الآن أكثر من 100 قانون). التي مزقت مبادئ قانونية مهمة وجردت الأستراليين من حرياتهم المدنية.

تاسعا: فضح سلسلة الأكاذيب الصادرة عن الحكومة ووسائل الإعلام التي تهدف إلى تبرير قوانين الدولة البوليسية والتحريض على الدعم المحلي لأستراليا للمشاركة في الحروب الأمريكية البريطانية، بما في ذلك الأكاذيب التي تشوه سمعة المجتمعات الإسلامية والصينية في أستراليا.

عاشرا: قيام الحزب بالتحذير مرارًا وتكرارًا وقبل الأزمة المالية العالمية عام 2008 من أن المقامرة المالية التي تم اطلاقها بعد إلغاء القيود التنظيمية ستهدد النظام المالي الأسترالي والعالمي، وبعد الانهيار المصرفي عام 2008، قاد الحزب حملة إعادة التنظيم المالي المسمى ب" Glass-Steagall" وغرضه جعل النظام المصرفي آمنًا والحفاظ على الودائع والمدخرات الشخصية آمنة.

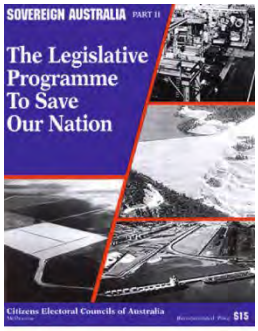

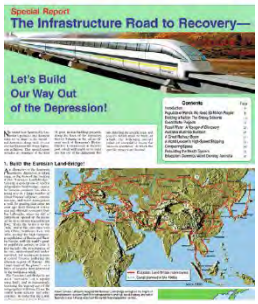

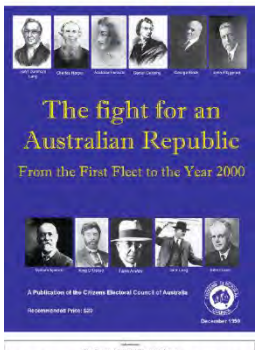

ماذا حقق لك حزب Citizens Party؟

منذ عام 2017، أصبح الحزب عنصرا فعالا في المداولات ضمن البرلمان الفيدرالي لتطوير السياسات ومشاريع القوانين والدفع لتمريرها. عمل الحزب على حشد الآلاف من المواطنين للمشاركة في المناقشات السياسية والاستفسارات مع البرلمانيون الذين يمثلونهم، وقد حققنا نجاحًا كبيرًا ومنها؛ كان الحزب مسؤولاً بشكل مباشر عن بدء تسع تحقيقات رسمية لقضايا مختلفة في مجلس الشيوخ منذ عام 2017، وفي أربع مناسبات تم تقديم مشاريع القوانين التي صاغها الحزب إلى البرلمان. هدف الحزب في هذه الصراع هو التأكيد بأن هذه القضايا الرئيسية ومنها الاقتصادية في المقام الأول، تقع في صميم من يسيطر على النظام المالي للبلد، وما إذا كان يخدم الناس أو العكس لمصالح الشركات العالمية. يتلخص النهج الذي يمارسه الحزب في جلب التغيير هو العمل مع أي سياسي او حزب آخر بشأن القضايا التي لدينا أرضية مشتركة بشأنها، الأمر الذي أدى إلى تعاون مثمر مع السياسيين من جميع الأحزاب وتغيير نهج بعض الاحزاب بشكل ايجابي.

في 1 ديسمبر 2023، أدلى المسؤول عن ألبحوث في الحزب Robert Barwick والعضو التنفيذي الوطني Glen Isherwood بشهادتهما أمام مجلس الشيوخ للتحقيق في قضية إغلاق افرع البنوك بصورة غير مسبوقة.

فضح مخطط حزبي الاحرار والعمال باستخدام ودائع المواطنين لكفالة "bail-in" المصارف الخاصة :

في عام 2017، كشف الحزب أن مشروع قانون ما يسمى ب "الإنقاذ" الذي أصدرته حكومة الاحرار"Turnbull-Morrison " يحتوي على أحكام خلقت بابًا خلفيًا لسرقة ودائع الناس لدعم البنوك كما جرى في قبرص واليونان ولبنان. أدت حملة الحزب لإجراء تحقيق في مجلس الشيوخ حول مشروع القانون، وأغرق التحقيق بالتقارير المقدمة من المواطنين العاديين؛ ومع ذلك، أنكرت الحكومة أن يكون قانون الإنقاذ، لكنها سارعت إلى تمرير القانون السئ الصيت في خضم إنشغال الجميع في عيد فالنتين لصرف الانتباه عام 2018 وبحضور ثمانية أعضاء فقط من مجموع 76 في مجلس الشيوخ. واصل حزب Citizens Party النضال، وجذب خبراء مهمين إلى الحملة، وفي عام 2020، صاغ الحزب مشروع قانون قدمه السيناتور Malcolm Roberts إلى البرلمان لإلغاء أحكام الإنقاذ في المشروع أعلاه. أدى هذا إلى تحقيق آخر في مجلس الشيوخ استقطب خبراء ماليين موثوقين أكدوا أن خطر استخدام ودائع وحسابات المواطن كان حقيقيا، لكن حزبي الاحرار والعمال صوتوا ضد مشروع قانون السيناتور Malcolm Roberts ولذا تبقى خطورة تعرضنا لما تعرض له شعب لبنان وقبرص في حال حدوث أزمة مالية كبيرة.

الفصل بين المصارف 'Glass-Steagall' لمنع البنوك من المضاربة " المقامرة" بودائع المواطن.

في عام 2018، صاغ الحزب مشروع قانون لفصل البنوك لعام 2018، لجعل النظام المصرفي الأسترالي آمنًا حقًا من خلال فصل البنوك التي تقبل الودائع عن الخدمات المصرفية الاستثمارية وغيرها من أشكال المضاربة، وفقًا لمبدأ قانون جلاس ستيجال الأمريكي لعام 1933. النائب المستقل بوب كاتر Bob Katter قدم مشروع القانون إلى البرلمان، ولكن على الرغم من أن الأدلة التي تم الاستماع إليها في اللجنة الملكية المصرفية، والتي كانت جارية في ذلك الوقت، أكدت الحاجة إلى مثل القانون، وقفت حكومة حينها إلى جانب البنوك وأوقفت التصويت على مشروع القانون. . وفي عام 2019، قام حزب One Nation باعادة تقديم مشروع ذلك القانون إلى مجلس الشيوخ، وتمت إحالته إلى تحقيق في مجلس الشيوخ، لكن الحكومة انحازت مرة أخرى إلى البنوك ورفضت عقد جلسات استماع عامة.

أوقف الحظر على " النقود- الكاش" Cash Ban

عندما قدمت حكومة موريسون مشروع قانون في عام 2019 لحظر المعاملات النقدية التي تزيد عن 10000 دولار بحجة محاربة السوق السوداء !، والتي بموجب ذلك القانون سيتم فرض أحكام بالسجن لمدة سنتين، قام الحزب في قيادة الحملة ضد القانون على مستوى البلاد مما أدى إلى عرقلة خطة الحزبين الرئيسيين لتسريع إمرار مشروع القانون، وأجبرهم في النهاية على الاستسلام لتلك الضغوط وتم اسقاط القانون من أروقة البرلمان. أدت حملة الحزب لقيام الالاف من المواطنين بصورة غير مسبوقة بكتابة عرائض عامة ضد مشروع القانون مما أجبرمجلس الشيوخ على عقد جلسات استماع أحرجت وفضحت الحكومة من خلال إظهار عدم وجود اي دليل للحاجة لمثل هذا القانون، وكشفت أن القانون لن يفيد إلا أجندة البنوك للتخلص من حرية استخدام النقود والغرض هو جعل جميع المعاملات المصرفية اليومية تتم الكترونيا وبذا نصبح جميعا رهينة للبنوك الخاصة. أظهرت تلك الحملة لاعضاء البرلمان بأن الأستراليين لا يريدون بشكل قاطع مجتمعًا غير نقدي.

الشفافية في النظام المصرفي.

كان حزب Citizens Party أول من كشف فساد شركات المحاسبة العالمية الأربع الكبرى التي تخدم فساد النظام المصرفي والشركات العالمية الكبرى– PwC, KPMG, EY, and Deloitte–وقبل سنوات من فضيحة PwC الحالية. نظرًا لأن الشركات الأربع الكبرى اعلاه هي التي تدقق حسابات أكثر من 90 في المائة من أكبر الشركات في العالم، علما، ان الشركات اعلاه كانت قد أجرت عمليات تدقيق " نظيفة " لجميع البنوك والتي انهارت في الأزمة المالية عام 2008؟ قام الحزب في عام 2019 بصياغة مشروع قانون الذي قدمه النائب Bob Katter إلى البرلمان للطلب بتدقيق البنوك الأربعة الكبرى في أستراليا من قبل المدقق العام لاستراليا، بدلاً من شركات المحاسبة الأربع الكبرى العالمية غير الجديرة بالثقة.

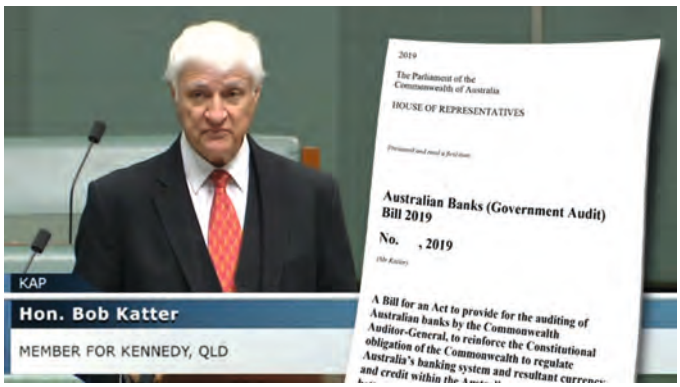

كشف حقيقة ما جرى لرئيسة مؤسسة البريد الاسترالي وسبب طردها من منصبها.

عندما قام رئيس الوزراء الاسترالي سكوت موريسون بحملة ترويع علنية ضد " Christine Holgate " الرئيس التنفيذي لمؤسسة البريد الاسترالية Australia Post " ومن ثم طردها من وظيفتها في أكتوبر 2020، كان حزب Citizens Party أول من طرح الاسئلة في الدافع الحقيقي لما حصل . كشفت حملة الحزب اللاحقة أن كريستين هولجيت أنقذت مؤسسة البريد مما أغضب البنوك التي كانت تستغل مكاتب البريد لجني مزيد من الربح، ومنعت أجندة الخصخصة السرية للحكومة. إضافة الى عملها مع أصحاب التراخيص الخاصة لشبكة مكاتب البريد الصغيرة" LPO group" الذين دعموا كريستين هولجيت. حققت حملة الحزب تحقيقًا كبيرًا في مجلس الشيوخ والذي برأ اسم كريستين هولجيت وأطلق الحملة لإنشاء المصرف الحكومي من خلال خدمة مكاتب البريد المنتشرة في جميع انحاء البلد.

كشف مدى معاناة ضحايا الفساد المالي.

في عام 2021، ساعد الحزب للدفع لإجراء تحقيق في مجلس الشيوخ في انهيار ما يسمى بمخطط الايجار لمدى الحياة " Sterling First rent-for-life scheme" والذي ترك 130 مستأجرًا مسنًا يواجهون الإخلاء والتشرد. كشف التحقيق عن مسؤولية دائرة ASIC وحكومة غرب أستراليا. كشفت حملة الحزب بهذا المخطط أن عقودًا من الادارة السيئة لمؤسسة ASIC قد حولت أستراليا إلى "جنة لمجرمي ذوي الياقات البيضاء"، مع ترك مئات الآلاف من الضحايا محطمون ماليًا وبدون تعويض. أجبرت الحملة حزب العمال على تناول هذه القضية كوعد انتخابي في حال فوزهم، ووعدوا بإدراج الضحايا في خطة تعويض الملاذ الأخير؛ ومع ذلك، بمجرد وصول حزب العمال إلى الحكومة، حنث بوعده، لكن حزب Citizens Party يواصل النضال من أجل جميع الضحايا الماليين.

إصلاح مؤسسة "ASIC " الحكومية الفاشلة.

جراء حملة الحزب لتحقيق العدالة لضحايا الفساد المالي، تمكن الحزب في انشاء لوبي ضغط وكانت نتيجته إجراء تحقيق برلماني 2022-2024 في قضية فساد ASIC وكشف إلاخفاقات المتعمدة في تنفيذ المهام المناط بها، والذي أصبح تحقيقًا كبيرًا أوصى الحكومة بإلغاء ASIC التي فقدت مصداقيتها واستبدالها بمنظمين متخصصين.

إغلاق فروع البنوك الإقليمية.

عمل الحزب وبالتعاون مع المتعاونين الرئيسيين من اجل قيام لجنة في مجلس الشيوخ للتحقيق بشأن قيام البنوك الكبرى بإغلاق فروعها والتخلي عن المجتمعات الإقليمية وفي المدن الرئيسية. أصبح هذا التحقيق واحدًا من أقوى التحقيقات التي أجراها مجلس الشيوخ على الإطلاق، وقال رئيس اللجنة السناتور " Matt Canavan" إنه كان أنجح تحقيق شارك فيه على الإطلاق!. استخدم حزب Citizens Party هذا التحقيق للترويج للحل الجذري لما تقوم به المصارف الاربع الكبرى بإعادة إنشاء المصرف الحكومي وتكون روافده لخدمة الاستراليين من خلال أفرع مكاتب البريد المنتشرة في كل منطقة في استراليا. ، الأمر الذي من شأنه أن يضمن احتفاظ جميع المواطنون بإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الكاملة وإجبار الكارتل المصرفي للأربعة الكبار على التنافس فعليًا على الخدمة النزيهة ولكي نضمن مدخرات الناس في حال الانهيار المالي. قام ممثلو Citizens Party من الإدلاء بشهادتهم أمام لجنة التحقيق في أكبر جلسة استماع في كانبيرا. وبعد 13 جلسة استماع ولمدة 18 اشهر، أصدرت هذه اللجنة لمجلس الشيوخ توصيات قوية، بما في ذلك أن تقوم الحكومة في إنشاء بنك حكومي لكسر هيمنة المصارف الخاصة.

الرقابة الديمقراطية على النظام المصرفي .

نجح حزب Citizens Party في الدفاع عن مبدأ المساءلة الديمقراطية لسلطة المصرف الاحتياطي الاسترالي من خلال قيادة الحزب المعارضة لمحاولة وزير الخزانة " Jim Chalmers "لإلغاء القسم 11 من قانون البنك الاحتياطي، والذي يمنح الحكومة المنتخبة ديمقراطياً سلطة النقض على اي قرار لمجلس " إدارة " بنك الاحتياطي الأسترالي البيروقراطية الغير المنتخبة. أجبرت حملة الحزب الكبيرة لقيام حزب الاحرار المعارض لخرق الاتفاق الذي تم خلف الكواليس مع حزب العمال لتمرير مشروع القانون، وإجراء تحقيق في مجلس الشيوخ حيث أيد معظم الخبراء موقف حزب Citizens Party . وبذا نجح الحزب في الاحتفاظ بسلطة البرلمان من اجل كبح وتصحيح اي سياسة خلاف الدستور التي ناضل من اجلها أعظم رؤساء وزراء أستراليا منذ عقود أمثال "John Curtin وBen Chifley " بشدة من أجل تكريسها في القانون الاسترالي.

حملة إنشاء المصرف الحكومي .

من المحتمل أن تكون حملة الحزب من أجل إعادة إنشاء مصرف حكومي يخدم المواطن من خلال فروع مكاتب البريد مثل بنك الكومنولث الأصلي كأكبر انتصار سياسي لنا حتى الآن، بعد أربع سنوات من الحملات الدؤوبة في سياق الحملات الأخرى المذكورة اعلاه—حيث أعلنت وسائل الاعلام في أغسطس عام 2024، بأن حكومة رئيس الوزراء-- انتوني البانيسي" وضعت انشاء المصرف الحكومي على جدول أعمال حزب العمال. تتمثل رؤية حزب Citizens Party منذ تأسيسه في إنشاء مصرف حكومي يضمن الخدمات المصرفية وجهًا لوجه والوصول إلى النقد لجميع المجتمعات، ويعطي القروض لاصحاب الاعمال والافراد والشركات الصغيرة بقروض ميسرة ونسب فائدة مناسبة جدا للنهوض بالمجتمع الاسترالي وحث الانتاج والتصنيع وخلق الوظائف، وسيدعم هذا المصرف أكثر من 4200 مكتب بريد في جميع أنحاء أستراليا.

مع تزايد التقلبات الغير المسبوقة في العالم، لا يمكن تحقيق أمن أستراليا وازدهارها إلا من خلال استعادة سيادتنا الاقتصادية والوطنية. وستكون قضية السيادة هي سياستنا ذات الأولوية القصوى في الانتخابات الفيدرالية المقبلة.

بامكانك الانتماء لعضوية حزب Citizens Party عن طريق الموقع الالكتروني
www.citizensparty.org.au/ar-join
او مسح رمز QR

ختاما: لمن يوّد المزيد من المعلومات يرجى متابعتنا عبر الإنترنت او الاتصال **بسليمان يوحنا** على الرقم (0413030294) للحصول على آخر المستجدات، والأهم من ذلك هو الانضمام إلينا في نضالنا لإعادة أستراليا إلى شعبها ومن اجل مستقبل نستحقه كما اراده الخالق وضمان مستقبل اطفالنا، ندعوا كل من لديه الرغبة ان يعمل قدر الامكان معنا من اجل تحقيق هذه الاهداف وإلا فاننا جميعا سنصبح ضحية النظم الفاسدة.

Australian Citizens Party
P: 1800 636 432 **A:** PO Box 376, Coburg VIC 3058
E: info@citizensparty.org.au **W:** www.citizensparty.org.au **ABN:** 96 864 903 379

Authorised by Craig Isherwood, Citizens Party, 595 Sydney Road, Coburg, Victoria 3058